والصين في الصدارة؛

تحول الدول العربية نحو السيارات الكهربائية

تمارا برو
كاتبة ومحللة صينية

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٤ أن تطوير السيارات الكهربائية هو الطريقة الوحيدة التي تمكّن بلاده من أن تتحوّل من دولة سيارات كبيرة إلى قوة سيارات. ومنذ ذلك الوقت، تسعى الصين لتطوير صناعة السيارات الكهربائية وتضع الخطط الشاملة لتحقيق الهدف. وبالفعل، نجحت الصين في تحقيق ذلك، وهي اليوم تعد أكبر دولة منتجة للسيارات الكهربائية في العالم، وأكبر سوق للسيارات الكهربائية، إذ تمثل ٥٣٪ من الحصة العالمية.

هذا وحددت الصين العام ٢٠٢٥ لكي تشكّل فيه المركبات بالطاقة المتجددة ٢٠٪ من إجمالي السيارات الجديدة، ولكن في العام ٢٠٢٢ بلغت نسبة السيارات بالطاقة الجديدة أكثر من ٦ ملايين سيارة، بزيادة سنوية قدرها ٩٣٪، وشكلت مبيعات مركبات الطاقة الجديدة ٢٥,٦٪ من إجمالي مبيعات السيارات الجديدة. وبذلك، تم الانتهاء من هدف التخطيط لعام ٢٠٢٥ قبل الموعد المحدد بثلاث سنوات. ومع الدعم الحكومي للشركات الصينية المتخصصة في صناعة المركبات الكهربائية، حظيت ١٥ شركة صينية من بين أفضل ٢٥ علامة تجارية عالمية مبيعاً للسيارات الكهربائية عام ٢٠٢٢، واحتلت شركة "BYD" المرتبة الأولى من حيث المبيعات، إذ باعت ١,٨٥ مليون سيارة كهربائية وهجينة عام ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ٢١١٪ على أساس سنوي، ما جعلها تتقدم بفارق كبير عن شركة "تسلا" بـ١,٣١ مليون وحدة.

تحول الدول العربية نحو السيارات الكهربائية

ومع ارتفاع أسعار المحروقات واتجاه الدول العربية نحو خفض الانبعاثات الدفيئة، باتت تسارع دول المنطقة نحو السيارات الكهربائية وتقدم الحوافز لمواطنيها لاستخدام هذا النوع من السيارات. وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة دول المنطقة في استخدام السيارات الكهربائية، كما أن معدل شحن المركبات الكهربائية في الإمارات من بين الأعلى على مستوى العالم. أما السعودية، فقد أعطت صناعة السيارات الكهربائية حيزاً كبيراً في خطة التنويع الاقتصادي (رؤية ٢٠٣٠)، إذ عمدت إلى ضخ المليارات لإنشاء مراكز لتصنيع السيارات الكهربائية بهدف إنتاج ٥٠٠ ألف وحدة سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. وقد بدأت مؤخراً بإعطاء التراخيص لشركاتها كي تصنع السيارات الكهربائية، فقد حصلت شركة "سير" السعودية على ترخيص صناعي لإقامة منشأة تصنيع السيارات الكهربائية، ومن المقرر بيع سيارتها الكهربائية بحلول عام ٢٠٢٥، ومن المقرر أيضاً أن تنتج شركة "سمو القابضة" أول سيارتها الكهربائية خلال فترة ١٢ إلى ١٨ شهراً. كما وتبدي سلطنة عمان اهتماماً كبيراً وواضحاً بصناعة السيارات الكهربائية، باعتبارها تمثل أحد قطاعات التنويع الاقتصادي، ومرتكزاً أساسياً للوصول إلى الحياد الكربوني في السلطنة عام ٢٠٥٠. لذلك، أطلقت برنامجاً لخفض الانبعاثات في قطاع النقل يستهدف في مرحلته الأولى الوصول إلى ٧ آلاف سيارة كهربائية بحلول عام ٢٠٣٠، ومن ثم زيادة هذه النسبة حتى ٢٠٥٠.

وتشجيعاً من الحكومة العمانية لمواطنيها على استخدام السيارات الكهربائية، أعلنت أنها ستقدم عدداً من الحوافز والتسهيلات الجمركية والضريبية لتشجيع اقتناء السيارات الكهربائية لمدة ٣ سنوات قابلة للتجديد ابتداء من تموز/يوليو الحالي. أيضاً يشهد سوق السيارات الكهربائية في الكويت ومصر مرحلة نمو كبيرة انطلاقاً من رؤية الكويت لعام ٢٠٣٠ ورؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى خطى هذه الدول، قام المغرب أيضاً بتحفيز مواطنيه على شراء السيارات الكهربائية من خلال عدد من الإجراءات، من بينها تقديم إعفاءات على الرسوم الجمركية وإلغاء الضريبة السنوية على هذا النوع من السيارات، مع العمل على توفير البيئة التحتية للشحن الكهربائي. ويسعى المغرب إلى أن يكون مصنعاً لصناعة البطاريات الخاصة بالسيارات الكهربائية، ويساعده في ذلك غناه بالمعادن الطبيعية، لاسيما الليثيوم والكوبالت، العنصرين الأساسيين لصناعة بطاريات السيارات الكهربائية. وفي الأردن، يشهد قطاع السيارات الكهربائية توسعاً كبيراً مع سعي المملكة لخفض انبعاثات الكربون بنسبة ٣١٪ بحلول ٢٠٣٠ وارتفاع أسعار المحروقات فيها. وقد بلغ عدد السيارات الكهربائية في الأردن خلال العام ٢٠٢٢ أكثر من ١٦ ألف سيارة. ومنذ بداية ٢٠٢٣، كانت السيارات الكهربائية هي الأكثر مبيعاً في الأردن. وقد تميزت قطر بأنها احتضنت مونديال ٢٠٢٢، أول بطولة صديقة للبيئة في تاريخ كرة القدم، واتخذت الحكومة القطرية العديد من الإجراءات لجعل المونديال صديقاً للبيئة، من بينها استخدام أسطول للبيئة من الحافلات الكهربائية لنقل المشجعين واللاعبين.

تعاون الصين والدول العربية في صناعة السيارات الكهربائية

لم تعد الدول العربية تكتفي باستيراد السيارات الصينية، بل تشهد المنطقة حركة باتجاه تصنيعها، فقد وقعت هيئة مواصلات الإمارات عام ٢٠٢١ مذكرة تفاهم مع شركة هندسة الماكينات الصينية "CMEC" تمهيداً لإنتاج المركبات الكهربائية، واستحوذت حكومة أبو ظبي على حصة ٧٪ من شركة "NIO" الصينية، ما يخولها ترشيح شخص لعضوية مجلس إدارة الشركة. وفي العام الماضي، تم تجريب "سيارة طائرة" من صنع شركة "أكس بنغ" الصينية للسيارات الكهربائية في الإمارات، وهي سيارة كهربائية بالكامل، وتقوم شركة "NWTN" الصينية لتصنيع السيارات الكهربائية بإقامة منشأة جديدة لإنتاج السيارات الكهربائية في أبو ظبي. وفي مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين الذي عقد في الرياض أواخر الشهر الماضي، وقعت السعودية والصين اتفاقية بقيمة ٥,٦ مليارات دولار لإنشاء مشروع مشترك لأبحاث المركبات الكهربائية وتطويرها وتصنيعها وبيعها.

وخلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ للرياض العام الماضي، اختارت شركة "سمو القابضة" السعودية شركة "EMI" الصينية شريكاً لإنشاء مصنع لإنتاج السيارات الكهربائية. ويعمل المغرب على تدشين أول مصنع ضخم في أفريقيا لإنتاج بطاريات السيارات الكهربائية.

ومع التزام قطر بخفض انبعاثات الكربون في مونديال قطر ٢٠٢٢، اتفقت الدوحة مع بكين على تزويدها بمركبات صديقة للبيئة لكأس العام. هناك رغبة حقيقة لدى بعض دول المنطقة العربية، ولا سيما دول الخليج الفارسي التي تخصص المليارات لقطاع السيارات الكهربائية، في أن تصبح رائدة في مجال صناعة السيارات الكهربائية. وقد وجدت في الصين الخيار المثالي للتعاون معها في مجال المركبات الكهربائية، ولكن العالم اليوم يشهد تنافساً على المصادر الطبيعية، كالليثيوم والكوبالت، فهل تدخل الدول العربية، ولاسيما دول الخليج الفارسي، في المنافسة على صناعة البطاريات الكهربائية؟

> تعدّ الصين اليوم أكبر دولة منتجة للسيارات الكهربائية في العالم، وأكبر سوق للسيارات الكهربائية، إذ تمثل ٥٣٪ من الحصة العالمية

ميزانية تشبع اليمين فقط.. نتنياهو يهمل الواقع الاقتصادي للكيان

مروة ناصر
كاتبة ومحللة استراتيجية

"٦ أشهر من الفشل"، هكذا وصفت صحيفة "هآرتس" العبرية أداء حومة اليمين المتطرّف برئاسة بنيامين نتنياهو. لم يكن هذا الوصف على خلفية تآكل الردع الإسرائيلي على مختلف الجبهات وانعدام أمن المستوطنين سواء بسبب الصواريخ او عمليات المقاومة في الضفة والداخل المحتل، أو على خلفية التعديلات القضائية، بل كان السبب الأبرز حسب تحليل الصحيفة هو أنّ الحكومة "لم تفعل شيئًا تجاه غلاء المعيشة في إسرائيل"، في ظل استمرار الاحتجاجات للأسبوع الـ٢٨ على التوالي.

حيث يستمر جدول غلاء المعيشة في الارتفاع، فقد أعلنت العديد من شركات الأغذية والحليب عن توجهها لرفع أسعار منتجاتها بنسبة تصل إلى ٧,٤٪، وفي الأول من أيار/ مايو الحالي، ارتفعت أسعار الحليب ومنتجات الألبان، بنسبة وصلت إلى ٩,٢٨٪. وعزت الشركات ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، في العامين الماضيين، بما في ذلك أسعار الطحين والدجاج واللحم البقري والزيت والخضروات، إضافة إلى الكهرباء والوقود والمياه والأجور وغيرها. ومن المقرر أن تشهد السنوات الأربع المقبلة ارتفاعات إضافية لتتجاوز نسبتها الإجمالية الزيادة التي كانت مقررة ١٦٪ على الأسعار السابقة. على سبيل المثال، أوضحت شركة "تنوفا" الغذائية، أنّ سعر صدر الدجاج الخام، الذي يشكل ٥٠٪ على الأقل من تركيبة العديد من المنتجات، أغلى بالنسبة للشركة بحوالي ٢٥٪ في غضون عامين، بينما أصبح سعر الدقيق أغلى بنحو ٤٣٪". يُذكر أن الحكومة حكومة قررت رفع أسعار الحليب ومنتجات الألبان تدريجيًا على أربع دفعات، بعد أن كانت نسبة الزيادة المقررة في أيار/ مايو الماضي ١٦٪.

الشيكل يتراجع

بيّن تقرير إسرائيلي صدر عن موقع اقتصادي عالمي في الرابع من شهر تموز / يوليو الجاري، أي بالتزامن مع بدأ الاحتلال عدوانه الكبير على مخيم جنين (معركة "بأس جنين) أن عملة "الشيكل" واصلت تراجعها أمام الدولار واليورو "مع تزايد التوترات الأمنية والإصلاحات القضائية التي يصر عليها نتنياهو". فقد "انخفض الشيكل دون مستوى ٣,٧ دولاراً وسجل خسائر أمام اليورو قرب مستوى ٤,٠٣". فيما رفع "بنك إسرائيل" الفائدة المصرفية للمرة العاشرة على التوالي في الأشهر الأخيرة. وقد وصلت الزيادة في شهر أيار / مايو الماضي الى ٤,٧٥، الأمر الذي سيعمّق معاناة الحاصلين على قروض كبيرة بشكل خاص.

ميزانية لاتُشبع الا اليمين المتطرّف

كان تمرير موازنة ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤ لغمًا قد يؤدي الى انفجار الحكومة، "تجاوزه" نتنياهو بتقديم مزيدٍ من "القرابين" لأحزاب اليمين المتطرّف حفاظًا على منصبه ولو على حساب التداعيات على الكيان، وعلى الوضع الاقتصادي فيه بالنظر الى غلاء المعيشية وتراجع العملة. وتوصّلت الاتفاقيات الى منح وزير الإسكان يتسحاق غولدكنوف رئيس حزب "أغودات يسرائيل"، أحد أحزاب كتلة "يهدوت هتوراة" هبات إضافية لطلاب المعاهد الدينية بإجمالي ٢٥٠ مليون شيكل (أكثر من ٦٨ مليون دولار) وحزب "عوتسما يهوديت" (القوة اليهودية) بزعامة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بمبلغ إضافي بقيمة ٢٥٠ مليون شيكل لوزارة النقب والجليل على ميزانيتها البالغة ٤٥٠ مليوناً. على أن تُجتزأ هذه الأموال من فائض ميزانيات الوزارة الأخرى، وإن لم يكن كذلك فمن التقليصات التي ستطاول برامج قديمة في مختلف الوزارات في ما يُعرف بـ "التقليص الأفقي". في هذا السياق حذرت صحيفة "هآرتس" العبرية من أنّ موازنة ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ "تشكّل انعطافاً حادّاً في مسيرة إسرائيل، بحيث تقودها إلى الهاوية"، مضيفًة أنها تُدني مستوى الكيان من "دولة متقدّمة وقادرة على منافسة الدول الرائدة في العالم إلى مسار التدهور والتخلف والفقر". وتابعت الصحيفة أنّ "الموازنة الحالية تشمل اتفاقيات بين الكتل البرلمانية المشكّلة للحكومة، لضخ مبالغ غير مسبوقة لأهداف تكبح النمو الاقتصادي من بينها مضاعفة ميزانيات المدارس والمعاهد الدينية وطلابها ومدارس الحريديم".

كذلك حذّر ١٢٠ خبيرًا اقتصاديًا "اسرائيليًا" في رسالتهم الى الحكومة من أنّ "الميزانيات التي تنص عليها الاتفاقيات الائتلافية ستكون لها إسقاطات طويلة المدى، على إسرائيل كلها وعلى مستقبلها". في وقت سابق، انتقد المستشار الاقتصادي لبنك "هبوعليم" الإسرائيلي، والرئيس الأسبق لدائرة البحوث في "بنك إسرائيل" البروفيسور ليو ليدرمان، الميزانية التي أقرتها الحكومة الحالية معلّقًا أنها "تنقص من محركات النمو"، وأنها " تعنى بقدر أكبر بإعادة توزيع الكعكة الإسرائيلية أكثر مما تعنى بتكبيرها"، محذرًا من أنّ "إسرائيل توجد على شفا ركود في الناتج للفرد في ظل التردي في مستوى المعيشة، حيث يوجد تآكل في القوة الشرائية للطبقة الوسطى وتآكل في مستوى المعيشة للفرد". كما كان ليدرمان قد اعتبر مطلع العام ٢٠٢٣ أنه سيكون "هناك مؤشرات مقلقة بشأن الاقتصاد الإسرائيلي، وهذه السنة نرى أكثر فأكثر محركات النمو في الاقتصاد تهدأ أو تتعطل"، مضيفًا "ربما ستسجل ٢٠٢٣ أنها سنة اقتصادية ضائعة".

> عملة «الشيكل» واصلت تراجعها أمام الدولار واليورو مع تزايد التوترات الأمنية والإصلاحات القضائية التي يصر عليها نتنياهو

الاحتجاجات يزداد زخمها

تشارف المدّة الزمنية التي ناور بها نتنياهو لكسب الوقت من أجل منع تحوّل الصدام الداخلي بين تياري اليسار (المعارضة) واليمين الى صدام دموي. اذ كان نتنياهو قد أرجأ البت بالتعديلات القضائية في "الكنيست" منذ أواخر مارس/ آذار الماضي الى شهر تموز / يوليو، وذلك بزعم إعطاء فرصة للحوارات التي جرت بين الأحزاب المتصادمة برعاية رئيس الكيان إسحاق هرتسوغ. وفيما تستعيد مظاهرات المعارضة الزخم الكبير الذي بدأت به، بما يشير الى فشل "الحوار" والى أنّ الأزمة الداخلية في الكيان لا تزال معقّدة. اذ شارك ١٨٠ ألف مستوطن في المظاهرات يوم السبت ٢٠٢٣/٧/٩، وذلك عشية جلسة التصويت الأولى من أصل ٣ "للكنيست" المقرّرة بشأن "مشروع قانون" يهدف إلى إلغاء إمكانية نظر القضاء في "معقولية" قرارات الحكومة. بالإضافة الى ذلك، يتوعّد زعماء أحزاب اليسار بزيادة زخم هذه الاحتجاجات، " إنهم يخططون لشيء لم يسبق له مثيل من قبل بما في ذلك، على ما يبدو، في مطار بن غوريون"، حسب صحيفة "هآرتس"، وذلك بعد أن كرّسوا إغلاق الطرق بما فيها الرئيسية كقاعدة أساسية في المظاهرات، وفق تحليل الصحيفة. الى جانب انخراط جنود وضباط الاحتياط بجيش الاحتلال في هذه الاحتجاجات.